

التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي

Green vocational training in Algerian correctional institutions as a mechanism for empowering incarcerated rural women to enhance entrepreneurship in rural areas

علام ليلة

¹ جامعة مولد معمري تيزي وزو (الجزائر)، lila.allamu@umimto.dz

تاريخ الاستلام: 2026/ 05/04 تاريخ القبول: 2026/07/28 تاريخ النشر: 2026/07/31

ملخص:

يعد التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية إستراتيجية تهدف إلى تمكين المرأة السجينة من تعزيز مقومات المقاولاتية في الوسط الريفي، من خلال تزويدها بمهارات في الزراعة، تدوير النفايات، والصناعات التقليدية بما يسمح لها بإنشاء مشاريع خضراء مدرة للدخل وتطوير استقلالها الاقتصادي بعد الإفراج، ولتعزيز فعاليته، يتطلب الأمر توسيع مجالاته، توفير آليات المرافقة والتمويل، وإرساء إطار قانوني واضح يضمن استدامته .

كلمات مفتاحية: التكوين المهني الأخضر، المؤسسات العقابية، المرأة الريفية السجينة،

Abstract:المقاولاتية.

Green vocational training in Algerian correctional institutions is a strategic tool to empower incarcerated women with entrepreneurial skills in agriculture, recycling, and traditional crafts, enabling them to create income-generating green entrepreneurial projects and achieve economic independence after release. Its effectiveness requires expanding its scope, ensuring support and financing, and establishing a clear legal framework for sustainability.

Keywords: Green vocational training; Correctional institutions; Incarcerated rural women; Entrepreneurship.

1. مقدمة:

أصبح التكوين المهني الأخضر أداة استراتيجية لتمكين الأفراد ومواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث، في ظل توجه الدولة الجزائرية نحو دعم المقاولاتية النسوية في البيئة الريفية من خلال جملة من الإصلاحات والتشريعات التي تهدف إلى ترقية الاستثمار وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسن قوانين وتنظيمات تعزز روح المبادرة وتدعم التشغيل الذاتي، إلى جانب إدماج البعد البيئي ضمن السياسات العمومية، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الأخضر. وفي هذا الإطار، تلعب المؤسسات العقابية دوراً محورياً في إعادة التأهيل الاجتماعي والمهني للسجناء، خاصة النساء الريفيات اللواتي يواجهن تحديات اقتصادية واجتماعية قبل وبعد فترة السجن.

يساهم هذا النوع من التكوين داخل الوسط العقابي تزويد المحبوسات بمهارات عملية في مجالات مثل الزراعة العضوية، الأشغال الغابية، تربية النحل، وإعادة تدوير الموارد، وهو ما يعزز البعد الاقتصادي للمقاولاتية من خلال فتح فرص التشغيل الذاتي، ويدعم بعدها الاجتماعي عبر تسهيل إدماجهن في المجتمع والحد من المشاكل الاجتماعية، كما يرسخ البعد البيئي من خلال تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة في الوسط الريفي. وبذلك يتحول الفضاء العقابي إلى مجال لإعادة البناء المهني وتنمية روح المبادرة المقاولاتية.

وعليه تتحول المؤسسات العقابية الجزائرية من أماكن للعقاب إلى فضاءات للإصلاح والإدماج والإنتاج، على أساس أن هذه الآلية المستحدثة تفتح آفاق جديدة للمرأة الريفية السجينة للاندماج في العمل المنتج وفي عالم المقاولاتية، وبنتيجة تصبح فاعلاً مشاركاً في تحقيق التنمية المحلية بعد الإفراج عنها خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات الريفية، وانطلاقاً من هذه الأهمية تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل عن ما مدى فعالية التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية في تمكين المرأة الريفية السجينة من المساهمة في تعزيز أبعاد المقاولاتية في الوسط الريفي بعد الإفراج عنها؟.

عنوان المقال: التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي.

لقد تم الاعتماد في هذا المقال على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الإطار المفاهيمي للتكوين الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية وتحليل النصوص القانونية المنظمة له ، ووصف مدى نجاعته في تعزيز أبعاد المقاولاتية في الوسط الريفي .

وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر يتعين تحديد ماهية التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية (المبحث الأول)، ومن ثم البحث عن دور هذه الآلية في تمكين المرأة الريفية المسجونة من المساهمة في تعزيز أبعاد المقاولاتية في البيئة الريفية بعد الإفراج عنها (المبحث الثاني).

2. المبحث الأول: ماهية التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية

يكتسي التكوين المهني الأخضر داخل المؤسسات العقابية في الجزائر أهمية خاصة باعتباره يساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي، وتعزيز روح المقاولاتية لدى المحبوسين خاصة بالنسبة للمرأة الريفية بما توفره من فرص اكتساب قدرات مهنية يمكن توظيفها بعد الإفراج عنها في الوسط الريفي . ومن هذا المنطلق يقتضي الأمر تحديد مفهوم هذا التكوين (المطلب الأول)، وبيان الإطار القانوني المنظم له (المطلب الثاني).

1.2 المطلب الأول: مفهوم التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية:

تتجه الدولة الجزائرية إلى تعزيز المقاولاتية النسوية في الوسط الريفي كخيار لدعم التنمية المحلية وتمكين المرأة اقتصاديا، وفي هذا الإطار يبرز التكوين المهني الأخضر داخل المؤسسات العقابية كآلية لإكساب السجينات مهارات تمكينهن من إنشاء مشاريع خضراء مدرة للدخل بعد الإفراج. وهذا ما يستدعي تحديد تعريف التكوين المهني الأخضر (الفرع الأول)، ثم التعرف على أهم التخصصات التي يشملها هذا النوع من التكوين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم التكوين المهني الأخضر، يتعين الوقوف أولا عند مفهوم التكوين المهني بصفته الإطار العام الذي يندرج ضمنه هذا النوع من التكوين ، فيقصد به مجموع

الأنشطة التي تهدف أساسا إلى تزويد الفرد بالمعارف والمهارات اللازمة في مجال معين من مجالات النشاط الاقتصادي، ويتم هذا التكوين إما داخل مؤسسة تعليمية، أو مركز تدريب، أو ضمن منشأة اقتصادية، وقد ينجز في مرحلة واحدة داخل جهة واحدة، أو عبر عدة مراحل تتقاسمها جهة أو أكثر، وذلك وفقا للبرنامج المعتمد وأهدافه المحددة⁽¹⁾.

يظهر من خلال هذا التعريف أن التكوين المهني يشكل عملية تربوية وتقنية ذات بعد اقتصادي، يهدف إلى إعداد الفرد لممارسة مهنة معينة من خلال تزويده بالمعارف والمهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل، كما يتسم بالمرونة وبإمكانية تنفيذه عبر مراحل متعددة، مما يجعله وسيلة فعالة لتأهيل وإعادة إدماج الفئات الهشة، وعلى رأسها المرأة الريفية السجينة.

كما يقصد به أحد أساليب إعادة التربية وإعادة الإدماج، يهدف إلى تمكين المحبوسين من اكتساب مؤهلات مهنية معترف بها رسميا، عبر برامج تكوين تنجز داخل المؤسسات العقابية أو في مراكز التكوين المهني، وذلك وفق الاتفاقيات المبرمة مع القطاعات المختصة⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالتعريف **التكوين المهني الأخضر** فيقصد به حسب منظمة العمل الدولية بأنه إدماج المهارات والمعارف والقيم المرتبطة بالاستدامة البيئية في برامج التعليم الفني والتدريب المهني، وذلك لتمكين المتعلمين من اكتساب الكفاءات اللازمة للعمل في وظائف صديقة للبيئة، والمساهمة في الانتقال نحو اقتصاد أخضر يقوم على التنمية المستدامة⁽³⁾.

وعليه انطلاقا من هذا التعريف يمكن صياغة تعريف دقيق لتكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية بأنه شكل من أشكال التأهيل المهني المستدام، يدمج البعد البيئي في برامج التكوين التقليدية، ويهدف إلى إكساب السجناء مهارات صديقة للبيئة تساعد في تحقيق استقلال اقتصادي وتقليل من مخاطر العودة للجريمة، أو هو برنامج تأهيلي يهدف إلى تزويد المرأة الريفية السجينة بالمعارف والمهارات

¹ - نقلا عن : جمال حيرش ، (ديسمبر 2020)، التكوين المهني في المؤسسات العقابية قراءة سيولوجية في الأبعاد الاقتصادية والتنمية ، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 5، العدد 2 ، ص 219.

² - راجع في ذلك : وليد مرغيش ، (2022)، التكوين المهني في المؤسسات العقابية كآلية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين-دراسة حالة التكوين بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل واد غير بجاية (الجزائر)، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف ، المجلد 7، العدد 3 ، ص 26.

³ - منشورات مكتب العمل الدولي، (2022) ، تحضير التعليم الفني والتدريب المهني ومهارات التطوير أداة توجيه عملية ، ص 4-5 .

البيئية والمهنية في مجالات مستدامة كالزراعة العضوية والغابات وإعادة التدوير النفايات، لتمكينها من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بعد الإفراج وتأهيلها لتوجه نحو إنشاء مقاولاتية .

الفرع الثاني: التخصصات المجسدة للتكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية

تسعى المؤسسات العقابية في الجزائر إلى إدماج تخصصات مهنية خضراء تتوافق مع مقاربة المقاولاتية الخضراء ، خصوصا بالنسبة للفئات الريفية التي تعتمد في حياتها بعد الإفراج على الأنشطة البيئية والزراعية. ومن أبرز التخصصات التي تم تجسيدها فعليا التخصصات المرتبطة بالزراعة الخضراء (أولا)، وتدوير النفايات البيئية (ثانيا). وكذا الصناعات التقليدية ذات البعد البيئي (ثالثا).

أولا: التخصصات المرتبطة بالزراعة الخضراء

يمثل التكوين المهني الأخضر أحد الآليات الداعمة للجهود الدولة الجزائرية في مجال تعزيز المقاولاتية النسوية في الوسط الريفي، فتكوين النساء الريفيات داخل السجون في تخصص الزراعة الخضراء يمكنها من استخدام تقنيات حديثة في هذا المجال، ويساهم في إدماجهن المهني والاجتماعي بعد الإفراج.

يملك قطاع السجون 26 مؤسسة استثمارية زراعية، منها 12 مؤسسة بيئة مفتوحة، و14 ورشة زراعية محاذية للمؤسسات العقابية، تستغل أكثر من 400 هكتار من الأراضي الزراعية، وتشغل أكثر من 500 سجين، وتضم أكثر من 90 ألف شجرة مثمرة من مختلف الأنواع، إضافة إلى الزراعات المحمية تحت البيوت البلاستيكية، ومشاتل لإنتاج الورود والنباتات الزينية، وتربي النحل.. الخ، من أجل تمكين المحبوس الاندماج في المجتمع، وعالم الشغل بعد خروجه من المؤسسة العقابية، لاسيما وأن هذه الفئة ساهمت في الفترة من 2013 إلى 2017 في غرس 3400 هكتار ولديها تجربة وخبرة في هذا المجال⁴.

ما تجدر الإشارة إليه أن التكوين المهني في مجالات الزراعة وصيانة المساحات الخضراء داخل الوسط العقابي يعد من أهم صور التكوين المهني الأخضر خاصة لفائدة النساء لأنه يساهم في تعزيز

⁴ - نقلا عن : سامي سعد، إدارة السجون تكشف عن فتح 6 مؤسسات “بيئة مفتوحة، مقال متوفر في الموقع الالكتروني التالي:

دورهن المقاوالاتي في البيئة الريفية بعد الإفراج عنهن لكن لتحقيق هذا المسعى يتطلب الأمر مراعاة عدة معايير كالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد في المياه، التربة... الخ.⁵

ثانيا: تدوير ورسكلة النفايات البيئية

يعتبر تخصص تدوير ورسكلة النفايات من الأنشطة البيئية والتنمية الحيوية، لما تقدمه من إسهام مباشر في حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث، إضافة إلى تحويل المخلفات إلى مواد جديدة قابلة للاستعمال. وقد أصبح هذا النشاط ركيزة أساسية في مسار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، لما يوفره من فرص عمل مبتكرة، وتنمية المهارات المهنية، وتعزيز الوعي البيئي داخل المجتمعات.⁶

بناء على ذلك يعتبر تخصص رسكلة النفايات من أهم التخصصات التي تجسد التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية الذي لا بد من تعميمه مستقبلا، حيث المؤسسة العقابية في ولاية بجاية توفر هذا التخصص للمحبوسين لترسيخ الثقافة البيئية عندهم⁷، والمشاركة في تحقيق الاقتصاد الأخضر بعد الإفراج عنهم، وإدماجهم في المجتمع بما في ذلك المرأة الريفية السجينة نظرا لملاءمته مع مؤهلاتها، ويمكنها من إقامة مشاريع مقاوالاتية مستقبلية مثل صناعة مواد تنظيف من مخلفات الزيوت، تحويل البلاستيك إلى منتجات يدوية، إعادة تدوير الورق والكرتون، صنع مواد حرفية من الخشب أو القماش.

ثالثا: تخصص الصناعات التقليدية ذات البعد البيئي

يشكل تخصص الصناعات التقليدية داخل المؤسسات العقابية الجزائرية أحد مجالات التكوين المهني الأخضر التي تهدف إلى تأهيل المحبوسين وإكتسابهم مهارات عملية قابلة للاستثمار بعد الإفراج من خلال استخدام مواد أولية طبيعية أو معاد تدويرها لتقليل النفايات واثمين المخلفات في الإنتاج

⁵ - بلحاج جيلالي، (2020)، الزراعة المستدامة اختيار جديد في قانون التوجيه الفلاحي الجزائري، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص، ص 67.

⁶ - مأموني فاطمة الزهراء، (2020)، إعادة تدوير النفايات قطاع واعد لتحضير الوظائف الواقع والآفاق في الجزائر، مجلة

قانون العمل والتشغيل، عدد خاص، ص 2.

⁷ - أنظر: وليد مرغيش، المرجع السابق، ص 34.

الحرفي ، بما يساهم في تسهيل إدماجهم الاجتماعي والمهني. كما يتيح هذا التخصص، لاسيما للنساء، فرصة تطوير قدراتهن في حرف تقليدية يمكن توظيفها في أنشطة مدرة للدخل وتعزيز روح المقاولاتية⁸.
يتبين مما سبق ذكره على الرغم من توجه المؤسسات العقابية الجزائرية إلى التكوين الأخضر المستدام لفئة السجناء لإعادة إدماجهم في المجتمع واكتساب ثقافة وحوكمة بيئية إلا أن التخصصات المرتبطة به مازالت جد محدودة لذلك لا بد من التوجه كذلك إلى التكوين في قطاع الطاقات المتجددة مستقبلا التي تعد صديقة للبيئة لتكون بديلا لقطاع المحروقات في الجزائر .

2.2 المطلب الثاني: المنظومة القانونية الجزائرية المكرسة لتكوين المهني الأخضر في المؤسسات

العقابية الجزائرية

يعد أمر تعزيز إنشاء المقاولاتية وغرس روح الابتكار مسؤولية مشتركة بين الأفراد والدولة نظرا لأهميتها في تحسين ظروف العيش داخل المجتمعات الريفية غير أن إدراج برامج تكوين أخضر داخلها يتطلب منظومة قانونية واضحة تحدد أسس التنظيم والضمانات الموجهة لهذه الفئة، وفي ظل غياب نصوص خاصة بهذا النوع من التكوين هذا ما يستدعي الرجوع إلى القانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 يتعلق بالقانون الأساسي الذي ينظم المؤسسات العقابية وإعادة إدماج المحبوسين (الفرع الأول)، إضافة للاتفاقيات المشتركة بين وزارة العدل ووزارة التكوين والتعليم المهني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: القانون الأساسي الذي ينظم المؤسسات العقابية وإعادة إدماج المحبوسين

كرس المشرع الجزائري صراحة حق جميع المحبوسين، دون تمييز، في الاستفادة من برامج التكوين داخل المؤسسات العقابية قصد إعادة إدماجهم الاجتماعي والمهني بعد الإفراج، بما يساهم في إبعادهم

⁸ تتوفر المؤسسات العقابية الجزائرية على ورشات لتجسيد هذا التكوين كورشة صناعة الزرابي ببابار، ورشة السجادات في بسكرة، ورشة صناعة الفخار في الشلف، تنس والقلعة، ورشة النقش على الألمنيوم بالأغواط، البويرة وتيزي وزو... الخ، وتشغل 2 إلى 5 محبوسين بصفة دائمة وهي في إطار التوسيع والتطوير .

نقلا عن : وزارة العدل، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، "منظومة إصلاحية عصرية تحترم معايير حقوق الإنسان"، مقال متوفر في الموقع الإلكتروني التالي :

عن الوسط الإجرامي وتعزيز توجههم نحو المقاولاتية لاسيما في البيئة الريفية، هذا ما تجسد في أحكام المادة 94 التي أوجبت تنظيم برامج تعليمية وتكوينية متنوعة، تشمل التعليم العام والتقني والتكوين المهني، وفق مناهج معتمدة وبالوسائل اللازمة لضمان فعاليتها⁹.

يتضح جليا من نص المادة أن المشرع الجزائري أقر حق المحبوس في الاستفادة من تكوين مهني معتمد، يشمل جميع الفئات دون تمييز بما في ذلك النساء الريفيات، وعلى الرغم من عدم النص صراحة على التكوين المهني الأخضر إلا أنه استعمل عبارات عامة مما يفتح المجال لإدراج مثل هذا النوع من التكوين بما يتماشى مع متطلبات المقاولاتية الخضراء في الوسط الريفي.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الخاصة التي تركز آلية التكوين المهني الأخضر في المؤسسات

العقابية الجزائرية للمرأة الريفية السجينة

قامت وزارة العدل من أجل التجسيد العملي للتكوين المهني للمحبوسين لضمان إعادة إدماجهم اجتماعيا ودفعهم الى إنشاء مقاولاتية بعد الإفراج عنهم بإبرام اتفاقيات مع جهات معنية في هذا الشأن منها:

أولا: اتفاقية إطار لترقية الصناعة التقليدية والحرف في الوسط العقابي

أبرمت وزارة العدل مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية اتفاقية لترقية الصناعات التقليدية والحرف لفائدة المحبوسين دون تمييز بين الرجال والنساء وذلك في 22 أكتوبر 2009 من أجل إدماجهم بعد الإفراج عنهم في مختلف برامج ترقية التشغيل ، ومكافحة البطالة ومساعدتهم في إنشاء نشاطات في إطار نظام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجالات محددة كالصناعات التقليدية الفنية، وإنتاج المواد والخدمات ، وبعد الانتهاء من التكوين تسلم للمحبوسين الذين تابعوا التكوين بنجاح شهادة تأهيل ، كما تسلم نفس الشهادة للمحبوسين الذين لهم مستوى تأهيل مقبول في الحرفة بعد اختبار مهني من قبل غرفة الصناعة التقليدية والغرف¹⁰.

⁹ - قانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 يتعلق بالقانون الأساسي الذي ينظم المؤسسات العقابية وإعادة إدماج المحبوسين، ج ر عدد 12، صادر بتاريخ 13 فيفري 2005 ، متمم بالقانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 جانفي 2018، ج ر عدد 5، صادر بتاريخ 31 جانفي 2018.

¹⁰ - انظر المادة 2 من اتفاقية إطار لترقية الصناعة التقليدية والحرف في الوسط العقابي متوفرة في الموقع الإلكتروني التالي: https://dgapr.mjjustice.dz/about/referances_juridiques/accords تاريخ الولوج يوم 22 أبريل 2026 على الساعة 18:40 .

عنوان المقال: التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي.

تشكل هذه الاتفاقية دعامة حقيقية لإدماج التكوين المهني الأخضر داخل الوسط العقابي من خلال تطوير الحرف التقليدية بما يساهم في فتح آفاقا أمام المرأة المحبوسة، خاصة في الوسط الريفي، لاكتساب خبرات تعزز توجهها نحو المقاولاتية بعد الإفراج، مما يدعم استقلالها الاقتصادي ويسهل اندماجها في المجتمع.

ثانيا: اتفاقية وزارة العدل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لإدماج المنتسبين للمؤسسات العقابية في الفلاحة وخدمة الأرض

قامت وزارة العدل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتوقيع اتفاقية إطار لإدماج المساجين في القطاع الفلاحي وخدمة الأرض وذلك يوم 9 جوان 2021 ، ويكمن الهدف منها تعزيز وتفعيل التعاون بين القطاعين الوزاريين. لتوسيع إمكانيات وفرص إعادة إدماج المحبوسين. عن طريق المرافقة والدعم والمساهمة في أشغال التشجير والغراسة الرعوية، والمشاتل وصيانة الغابات، وستقوم وزارة الفلاحة عن طريق مصالحها المختصة مركزيا ومحليا، بتقديم الدعم التقني للمصالح المختصة بإدارة السجون. ومرافقتها في استغلال المساحات الزراعية¹¹.

وعليه تمثل هذه الاتفاقية انطلاقة نحو تعزيز التكوين الأخضر داخل المؤسسات العقابية، غير أن فعاليتها تقتضي توسيع مجالاته لتشمل الطاقات المتجددة، وتوفير الوسائل الكفيلة بإنجاحها. كما يتعين تمكين النساء الريفيات الاستفادة من هذا التكوين بما يتيح لهن فرص الاندماج في المقاولاتية من خلال إنشاء مشاريعهن الخاصة بعد الإفراج عنهن.

3. المبحث الثاني: دور آلية التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية في تمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي

تمثل المؤسسات العقابية بيئة خصبة لتطوير مهارات المحبوسين ولاسيما في مجال التكوين المهني الأخضر، الذي أصبح آلية مهمة لإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي. ويستهدف هذا التكوين المرأة

¹¹ - نقلا عن : نادية بن طاهر، توقيع إتفاقية لتكوين وتشغيل اليد العاملة العقابية في الفلاحة والأشغال الحراجية، مقال متوفر في الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ennaharonline.com> تاريخ الولوج يوم 24 أبريل 2026، على الساعة

الريفية على نحو خاص، لما لها من دور محوري في الاقتصاد الريفي والمجتمع المحلي بعد الإفراج، حيث يزودها بالمعارف والمهارات العملية التي تساهم في تحقيق أهداف أبعاد المقاولاتية (المطلب الأول)، إلا أنه توجد العديد من الإشكالات والتحديات التي حالت دون فعالية دورها (المطلب الثاني).

1.3 المطلب الأول: مساهمة آلية التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية في تمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز أبعاد المقاولاتية في الوسط الريفي :

سعت الدولة الجزائرية إلى تفعيل دور النساء في تعزيز المقاولاتية بمنح لهن فرص للمشاركة في عملية التنمية المحلية بإتباع آليات مختلفة بما في ذلك التكوين المهني بالمؤسسات العقابية الموجه للسجينات لتمكينهن بعد الإفراج عنهن بإنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بما يتماشى مع متطلبات أهداف بعدها الاقتصادي (الفرع الأول)، والاجتماعي (الفرع الثاني)، والبيئي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعزيز البعد الاقتصادي للمقاولاتية في الوسط الريفي

يبرز البعد الاقتصادي للمقاولاتية النسوية في تحقيق الاستقلال المالي وخلق فرص العمل ، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي للدولة من خلال منح فرصة للمرأة المسجونة من اكتساب مؤهلات من التكوين الأخضر الذي استفادت منه في الوسط العقابي وتجسيده من الناحية العملية بعد الإفراج عنها (أولا)، والعمل على دفع عجلة الاقتصاد الأخضر في المناطق الريفية (ثانيا).

أولا: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

يحتل التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية أهمية بالغة في تعزيز المقاولاتية لدى المرأة الريفية المسجونة، إذ يمنحها المهارات اللازمة لإنشاء مشاريع صغيرة وإدارة أنشطة اقتصادية مربحة بعد الإفراج عنها. هذا التكوين يمكنها من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، ويعزز قدرتها على الانخراط

في التعاونيات أو الأعمال الريفية المحلية، مما يفتح أمامها فرص التشغيل الذاتي ويزيد من استقلالها المالي. وبنتيجة تعزيز ريادة الأعمال النسائية بما يحد من المشاكل الاقتصادية¹².

كما يساهم هذا التكوين في توسيع قاعدة المقاولاتية في المناطق الريفية، من خلال تحفيز المشاريع الصغيرة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحريك النشاط الاقتصادي المحلي، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي الشامل. ومن خلال اكتساب المهارات الإنتاجية والخبرات التقنية، تصبح المرأة قادرة على الاستجابة لاحتياجات السوق المحلي، وزيادة حجم الإنتاج، وتعزيز تنافسية المشاريع الريفية¹³.

إلى جانب ذلك يعتبر هذا التكوين آلية أساسية للنهوض بالصناعات التقليدية والحفاظ على الموروث الثقافي والوطني، بما يساهم في دعم القطاع السياحي والحصول على العملة الصعبة، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، ويتجلى ذلك من خلال مشاركة مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالبويرة في معارض وطنية وجهوية في سنة 2017، حيث عرضت منتجات حرفية متنوعة أبدعتها اليد العاملة النسوية داخل المؤسسة، مثل النقش على الأواني المصنوعة من الألمنيوم والألبسة التقليدية النسوية، والتي لاقت استحسان الجمهور¹⁴. ويرتبط هذا التوجه بالتكوين المهني الأخضر من خلال تثمين المهارات الحرفية المستدامة واستغلال الموارد المحلية بطريقة مسؤولة، كما يعزز البعد الاقتصادي للمقاولاتية عبر تشجيع إنشاء مشاريع صغيرة قائمة على الصناعات التقليدية، بما يخلق فرص عمل ويدعم التنمية المحلية.

ثانيا: دفع عجلة الاقتصاد الأخضر في المناطق الريفية

يعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر والضغوط البيئية بشكل كبير. ويتميز هذا

¹² – Amadou DOLO et autres, (2022). *L'entrepreneuriat féminin au Mali : Enjeux et perspectives*. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, vol 3 , N 3, P 133 .

¹³ – للمزيد من التفصيل راجع : عبد الله فليش ، نوال خنتار ، (2019)، تفعيل المقاولاتية كآلية لتعزيز دور المرأة الريفية

في التنمية الاقتصادية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 2، ص 68.

¹⁴ – المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج فيفري 2018، إصلاحات من أجل عدالة في قلب دولة عصرية، مجلة

المسار، العدد 17، ص 26.

الاقتصاد بانخفاض انبعاثاته الكربونية وكفاءته العالية في استخدام الموارد، ويكون شاملا من الناحية الاجتماعية، بحيث يعتمد نمو الدخل وفرص العمل على استثمارات عامة وخاصة تقلل التلوث والانبعاثات وتعزز الاستخدام الفعال للطاقة والموارد¹⁵.

تعد المرأة الريفية شريكا أساسيا في الحفاظ على البيئة ودعم الاقتصاد الأخضر، نظرا لارتباطها اليومي بالموارد الطبيعية واعتمادها على ممارسات إنتاج تقليدية منخفضة الأثر البيئي، ويمنح هذا الارتباط المرأة الريفية معرفة عملية تؤهلها للمساهمة في جهود التنمية الريفية، وبنتيجة عملت الدولة على تعزيز مكانتها من الناحية الاقتصادية بدعمها وترقيتها في مجال المقاولاتية¹⁶، وفي سياق المؤسسات العقابية الجزائرية يمثل التكوين الأخضر آلية فعالة لاستثمار هذا الرصيد المعرفي، إذ يزود للمرأة السجينة بمهارات بيئية ومهنية حديثة، زمن ثم إعادة دمجها في مجتمعها بطريقة مستدامة تدعم البيئة والاقتصاد في آن واحد.

الفرع الثاني: مساهمة التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية في تمكين

المرأة الريفية من تعزيز البعد الاجتماعي للمقاولاتية في الوسط الريفي .

يعتبر توجه المؤسسات العقابية الجزائرية نحو التكوين الأخضر نقطة ايجابية في تأهيل المرأة الريفية المسجونة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية للمقاولاتية في البيئة الريفية من خلال الحد من الهشاشة والإقصاء (أولا)، وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي (ثانيا).

أولا: الحد من الهشاشة الاجتماعية ومظاهر الإقصاء

يمثل البعد الاجتماعي من أهم ركائز المقاولاتية النسوية في البيئة الريفية، إذ يهدف إلى تعزيز الدور الاجتماعي للمشاريع في تحسين مستوى المعيشة للأفراد، تقليل الفقر، ودعم الشمول الاجتماعي عبر إشراك مختلف الفئات في النشاط الاقتصادي، بما يساهم في الحد من الهشاشة والإقصاء

¹⁵ - تبوب رحاب، (2025)، تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة : عرض تجارب دولية وفردية رائدة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، ص ص 222-223 .

¹⁶ - مبروكة معمري، (2022) ، تعزيز حق العمل للمرأة الريفية في مجال المقاولاتية ، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة أحمد دراية، ادرار ، الجزائر، المجلد 6 ، العدد 1 ، ص 221.

الاجتماعي¹⁷، ومن ثم تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق وخاصة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، وضمان حرية المقاولاتية التي تمارس في إطار القانون تطبيقا للدستور الجزائري¹⁸. يمكن الإشارة في هذا الصدد بأنه توجد مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع المرأة الريفية إلى الانحراف، أبرزها الفقر وغياب فرص العمل، إضافة إلى الأمية وضعف الوعي القانوني الذي يزيد من قابليتها للاستغلال. كما تساهم الضغوط الناتجة عن العنف الأسري والزواج المبكر وتحمل مسؤوليات تفوق قدراتها، إلى جانب بعض الأعراف المقيدة لدورها، في دفعها نحو سلوكيات غير قانونية¹⁹، مما يجعلها أحيانا تنخرط في جرائم تحت الإكراه أو بتأثير أفراد محيطها. كما أن ضعف الخدمات العمومية وغياب الدعم النفسي والإرشاد الأسري في المناطق الريفية تزيد من هشاشتها، وبنتيجة تكون أكثر عرضة للاستدراج من قبل شبكات إجرامية تستغل ضعفها. وهكذا يتضح أن الجريمة لدى المرأة الريفية ليست نتيجة خيار فردي بل حصيلة تفاعل ظروف اجتماعية واقتصادية معقدة، وعليه فإن الاهتمام بالمرأة الريفية السجينة في المؤسسات العقابية أمرا لا بد منه عن طريق تكوينها نظرا لدورها في تحقيق التنمية الريفية لتمكينها اجتماعيا.

يلعب التكوين المهني الأخضر في الوسط العقابي دورا محوريا في تعزيز البعد الاجتماعي للمقاولاتية لدى المرأة الريفية المسجونة، مما يساهم في الحد من الهشاشة الاجتماعية ومظاهر الإقصاء عن طريق تزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريع صغيرة، حيث يتيح لها التكوين فرص التشغيل الذاتي والمشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية المحلية، مما يحسن أوضاعها الاجتماعية ويحد من الفقر المدقع، ويقلل من مخاطر العودة إلى بيئة الهشاشة التي قد تؤدي إلى الانحراف. وقد حظي

¹⁷ - Mohamed Habiboullah MEYABE , Bouchra AIBOUD BENCHEKROUN (2022) , L'entrepreneuriat féminin : entre motivations et contraintes entrepreneuriales, *African Journal of Business and Finance (AJBF)*, vol 1, N°1, p 138 ,

¹⁸ - أنظر المادة 35 و 61 و 68 من التعديل الدستوري لسنة 2020. ج ر عدد 82، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

¹⁹ - خضرة راشدي، (2021)، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية، مجلة دراسات في علوم الإنسانية والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد 4، العدد 2، ص 11.

تمكين المرأة الريفية في مجال المقاولاتية باهتمام دولي ومحلي منذ التسعينات²⁰، نظرا لدورها الحيوي في تحريك عجلة التنمية الريفية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية .

تبرز التجارب الدولية في هذا الصدد مثل السجون النسوية في كينيا ومشروع "Freedom Tailoring" في الهند، أهمية إدماج السجينات في أنشطة إنتاجية مستدامة ضمن الاقتصاد الأخضر، حيث تؤكد الدراسات أن التكوين المهني داخل السجون يساهم في تقليل العودة للجريمة بنسبة تصل إلى 43%، وتحسين فرص التشغيل بعد الإفراج بنسبة تتراوح بين 13% و28%، إضافة إلى خفض إعادة الإدانة بحوالي 16% في بعض البرامج المتخصصة²¹. وبناء على ذلك، يكتسي التكوين الأخضر أهمية خاصة للمرأة الريفية، إذ يمكنها من اكتساب مهارات في الزراعة المستدامة والحرف الإنتاجية، مما يعزز استقلالها الاقتصادي ويدعم إدماجها الاجتماعي، وهو ما يستدعي الاستفادة من هذه التجارب من قبل المؤسسات العقابية الجزائرية.

ثانيا: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في المناطق الريفية

يشكل تحقيق الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية للبعد الاجتماعي للمقاولاتية في البيئة الريفية، ويعتبر من بين أهم أبعاد الأمن الإنساني المستدام، ويبرز دور المرأة الريفية السجينة بعد تمكينها من خلال برامج التكوين الأخضر داخل المؤسسات العقابية كعنصر مهم في دعم هذا الهدف من خلال المعارف والمهارات التي تكتسبها في مجالات مختلفة كإدارة الموارد الطبيعية، واثمين المخلفات العضوية، مما يجعلها قادرة عند عودتها إلى مجتمعها الريفي المساهمة في تحسين الإنتاج الغذائي المحلي وفق أساليب مدروسة، وذلك نظرا لحاجة الإنسان لغذاء صحي لتحقيق الأمن الصحي دون تمييز بين الأفراد، والذي لا يمكن توفيره دون الاهتمام بالمصادر مستدامة كالاهتمام بالزراعة، وحماية المساحات الخضراء، وهنا تبرز الأهمية البالغة لهذه الآلية .

كما يساعد هذا التكوين في تعزيز قدرة الأسرة الريفية على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورفع كفاءة اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي، وبنتيعة يتحول التكوين الأخضر إلى وسيلة فعالة لإعادة إدماج

²⁰ - راجع في ذلك، خضرة راشدي، المرجع نفسه، ص 16.

²¹ -Lois M. Davis et al.(2013), *Evaluating the Effectiveness of Correctional Education*, RAND Corporation, available at the following website:https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR266.html accessed 4 April 2026, 14 :30.

عنوان المقال: التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي.

المرأة بعد الإفراج عنها، وتمكينها من لعب دور مباشر في دعم الأمن الغذائي، وترسيخ ممارسات زراعية أكثر استدامة داخل محيطها.

الفرع الثالث: مساهمة التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية في تمكين المرأة الريفية المسجونة من تعزيز البعد البيئي للمقاولاتية في الوسط الريفي

تستفيد المرأة الريفية المسجونة من التكوين المهني الأخضر الذي يتم برمجته في المؤسسات العقابية في ترسيخ وعيها واكتساب ثقافة بيئية تعزيزا للحوكمة البيئية المستدامة في المناطق الريفية (أولا)، والمشاركة في الحد من التدهور البيئي (ثانيا).

أولا: تعزيز الحوكمة البيئية المستدامة في المناطق الريفية

يعد تعزيز الحوكمة البيئية في المناطق الريفية أحد الأهداف الرئيسة للبعد البيئي للمقاولاتية في البيئة الريفية. فالحوكمة البيئية تعني تنظيم استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل رشيد، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية لتقليل الأضرار البيئية، وضمان استدامة الأراضي والمياه والغابات والتنوع البيولوجي (22). ومن خلال دمج هذه الممارسات في مشاريع المقاولاتية الريفية، يمكن للمبادرات الاقتصادية أن تكون صديقة للبيئة، ما يضمن استمرارية الإنتاج ويعزز النمو الاقتصادي المحلي مع الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أكدت على أهمية الحوكمة البيئية في تشريعاتها الوطنية، ويظهر ذلك بشكل خاص في قانون رقم 03-01 المتعلق بحماية البيئة، الذي وضع مجموعة من الأهداف والمبادئ الأساسية لحماية البيئة، نظرا لعلاقتها المباشرة بتحقيق التنمية كمبدأ الحيطة والحذر، ومبدأ المشاركة والإعلام، ومبدأ ملوث الدافع وغيرها²³، مع التأكيد على التزام جميع الأفراد، بما في ذلك النساء الريفيات، بهذه المبادئ.

²² سي حمدي عبد المؤمن، (2022)، الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسسية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص 949.

²³ قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، الصادر بتاريخ في 20 جويلية سنة 2003.

وعليه فان التكوين المهني الأخضر يعد آلية مهمة في ترسيخ وعي بيئي متقدم لدى المرأة الريفية السجينة من خلال تعريفها بمخاطر التدهور البيئي، وأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية كالماء والتربة والغابات، ويساعدها هذا الوعي على تبني ممارسات مسؤولة ومستدامة بعد الإفراج، سواء في حياتها اليومية أو في أنشطتها الزراعية من خلال تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية ، كما يمكنها من نقل هذه الثقافة البيئية إلى أفراد أسرتها ومحيطها الاجتماعي، مما يعزز جهود حماية الموارد الطبيعية وصيانة المساحات الخضراء داخل المجتمع الريفي.

الفرع الثاني: الحد من التدهور البيئي في المناطق الريفية

تنتمى المناطق الريفية بجملة من الخصوصيات التي تمنحها طابعا مميزا عن الوسط الحضري، حيث تركز أنشطتها الأساسية على الزراعة، وتربية المواشي والاستغلال المباشر للموارد الطبيعية، ما يجعلها أكثر حساسية للتغيرات البيئية والمناخية. كما تعتمد غالبية الأسر الريفية على أنشطة اقتصادية تقليدية وغير نظامية في ظل ضعف فرص العمل وتراجع التنوع الاقتصادي²⁴. ورغم امتلاك الريف لثروات طبيعية مهمة، إلا أن هشاشة تسييرها قد يؤدي إلى استنزافها مما يؤدي حدوث تدهور بيئي، لذلك المناطق الريفية بحاجة ماسة إلى مقاربات تنموية مستدامة تعزز استغلال الموارد وتحسن مستوى معيشة السكان، مما يجعل التكوين المهني الأخضر في الوسط العقابي الجزائري الموجه للمساكين بما في ذلك المرأة الريفية أداة مهمة تساهم في حماية المناطق الريفية من مختلف المشاكل كالظاهرة التصحر، وانجراف التربة ، والتلوث البيئي ، والمحافظة على التنوع البيولوجي كالأصناف الحيوانية، والنباتية وقطع الغابات من خلال اكتسابها لثقافة بيئية تجسيدا للمقاولاتية الخضراء .

إلى جانب ذلك يلعب التكوين المهني في مجال فرز النفايات وإعادة تدويرها داخل المؤسسات العقابية، بما في ذلك التكوين الموجه للمرأة الريفية دور مهم في تعزيز البعد البيئي للمقاولاتية فهو يزود المستفيدين بمهارات عملية تمكنهم من تحويل المخلفات إلى موارد اقتصادية قابلة للاستخدام، ما يخلق قيمة مضافة للمجتمع الريفي بعد الإفراج عنهم. يشمل هذا التكوين تعلم تقنيات الفرز الصحيحة، إعادة استخدام المواد العضوية والزجاجية والبلاستيكية، وإنتاج منتجات قابلة للتسويق من النفايات، مما

²⁴ - توفيق بوخلدوني ، (2016)، معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري : دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل ، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 5، ص 281.

عنوان المقال: التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي.

يتم دمج بين الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة، ويجعل المشاريع الريفية المستدامة أكثر صداقة للبيئة وأكثر مساهمة في الحد من التلوث المحلي.

2.3 تحديات التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية في تمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي :

يواجه التكوين المهني الأخضر في الوسط العقابي الجزائري عدة تحديات حالت دون فعاليته في تفعيل دور المرأة الريفية المسجونة في تعزيز أبعاد المقاولاتية الريفية بعد الإفراج عنها بما في ذلك محدودية التخصصات المتعلقة به (الفرع الأول)، إضافة إلى تحديات ذات طابع تمويلي ونقص المرافقة المقاولاتية، بالإضافة إلى تحديات اجتماعية مرتبطة بالحياة الريفية للمرأة (الفرع الثاني).

الفرع الأول : محدودية التخصصات المتعلقة بالتكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية

تشكل محدودية التخصصات المرتبطة بالتكوين المهني الأخضر داخل المؤسسات العقابية عائقا رئيسيا أمام تحقيق أهداف هذا التكوين، حيث يلاحظ غلبة التخصصات التقليدية مقابل ضعف إدراج مجالات حديثة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الأخضر. وينعكس هذا الوضع سلبا على غرس روح المقاولاتية لدى المرأة الريفية السجينة، إذ يحدّ من قدرتها على اكتساب مهارات عملية وتقنية تؤهلها لإنشاء مشاريع خضراء مستدامة تستجيب لخصوصيات الوسط الريفي وتساهم في تحقيق استقلالها الاقتصادي بعد الإفراج، هذا ما يستدعي على وزارة العدل تكثيف التعاون وإبرام اتفاقيات تعكس هذا التوجه.

الفرع الثاني: ضعف التمويل ونقص مرافقة المرأة الريفية بعد الإفراج

تمثل صعوبات التمويل وغياب المرافقة بعد الإفراج عائقا أساسيا أمام تحقيق الأثر الفعلي للتكوين المهني الأخضر داخل المؤسسات العقابية، إذ تجد المرأة الريفية السجينة نفسها أمام تحديات في الحصول على الموارد المالية الضرورية لتجسيد أفكارها في شكل مشاريع منتجة، بسبب تعقيد الإجراءات وضعف الوصول إلى أجهزة الدعم. ويزداد هذا الإشكال حدة في ظل نقص برامج المرافقة اللاحقة التي توفر التوجيه والمتابعة والتأطير المقاولاتي، مما يحد من قدرتها على استثمار المهارات المكتسبة وتحويلها

إلى نشاط اقتصادي مستدام في الوسط الريفي. وعليه، فإن فعالية التكوين تظل رهينة بمدى توفر منظومة داعمة تجمع بين التمويل والمرافقة لضمان الإدماج الحقيقي²⁵.

إلى جانب هذه التحديات تشكل المعوقات الاجتماعية، المرتبطة بالعادات والتقاليد السائدة في الوسط الريفي، عائقا أمام انخراط المرأة الريفية في النشاط المقاوлатي، حيث تفرض بعض التصورات المحافظة قيودا على أدوارها الاقتصادية وتحدّ من تقبّل فكرة عملها المستقل²⁶. كما أن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالسجن تزيد من صعوبة اندماجها داخل محيطها الأسري والمجتمعي، مما يضعف ثقتها بنفسها ويحد من حصولها على الدعم اللازم. وينعكس ذلك سلبا على قدرتها على تأسيس مشاريع مقاوлатية نسوية مستدامة، في ظل استمرار هذه الضغوط الاجتماعية والثقافية، مما يحد من فعالية دور التكوين المهني في الوسط العقابي في تمكينها من الدخول لعالم المقاوлатية.

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول أن التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الموجه للمرأة الريفية المسجونة يلعب دورا محوريا في تعزيز أبعاد المقاوлатية الريفية، إلا أن نجاح هذا التكوين يتطلب منح تسهيلات مالية لتسهيل عملية إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة، ونشر ثقافة المقاوлатية في المجتمع الريفي لغرس روح المقاوлатية مع ضرورة السعي نحو زيادات مجالات أخرى تشمل هذا التكوين.

4. خاتمة:

يتبين من خلال هذا المقال أن التكوين المهني الأخضر داخل المؤسسات العقابية في الجزائر يشكل توجهها استراتيجيا يهدف إلى تمكين المحبوسين، ولاسيما النساء في الوسط الريفي، من اكتساب مهارات ذات طابع بيئي ترتبط بحسن استغلال الموارد، وحماية البيئة، ويعزز ثقافة العمل البيئي، ويدعم فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بعد الإفراج.

ومن بين النتائج المتوصل إليها أن هذا التكوين يعد ضرورة ملحة يتماشى مع خصوصية المرأة الريفية ويمكنها من اكتساب فدرات والدخول في عالم المقاوлатية النسوية بعد الإفراج عنها من خلال دعمها لإطلاق مشاريع تدعم الاقتصاد الأخضر وتحد من المشاكل الاجتماعية، وتراعي الحدود البيئية

²⁵ - راجع في ذلك: مبروكة معمري، المرجع السابق، ص 236.

²⁶ - Mohamed Habiboullah MEYABE , Bouchra AIBOUD BENCHEKROUN, Op cit p 140.

عنوان المقال: التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائرية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي.

غير أن فعاليته تبقى محدودة بسبب ضعف الإمكانيات وقلة الكفاءات، ومحدودية البرامج وضعف التنسيق، وغياب المرافقة بعد الإفراج، مما يستدعي اتخاذ تدابير مستدامة لمعالجة هذه التحديات، ومن بين التوصيات المتوصل إليها نذكر:

- ✓ توفير إطار قانوني واضح ينظم هذا التكوين مع ضرورة التوجه إلى عقد اتفاقيات خاصة بالتكوين الأخضر المستدام بمفهومه الواسع من قبل وزارة العدل.
- ✓ العمل على تحديث وسائل التكوين في الوسط العقابي، وتجهيز الورشات بما يسمح للمتدربات باكتساب مهارات تطبيقية تتماشى مع متطلبات المقاولاتية الخضراء.
- ✓ تصميم برامج تكوينية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمرأة الريفية، مع التركيز على المهارات التي يمكن تطبيقها مباشرة في الوسط الريفي.
- ✓ إنشاء آليات فعالة لمرافقة المخرج عنهن بعد الخروج، من خلال توفير الدعم المالي والتقني، والمتابعة المهنية لتوظيف المهارات المكتسبة في مشاريع مقاولاتية مستدامة.
- ✓ تعزيز التعاون بين المؤسسات العقابية والقطاعات البيئية والفلاحة لتوفير فرص تدريب وتطبيق عملي داخل السجون وخارجها عن طريق إبرام اتفاقيات معها .

5. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ: المقالات العلمية

- 1- بلحاج جيلالي ، (2020)، الزراعة المستدامة اختيار جديد في قانون التوجيه الفلاحي الجزائري"، مجلة قانون العمل والتشغيل ، عدد خاص ، ص ص 67-80.
- 2-توفيق بوخدوني ، (2016)، معوقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري : دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل ، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 5، ص ص 275-283.
- 3-جمال حيرش ، (2020)، التكوين المهني في المؤسسات العقابية قراءة سسيولوجية في الأبعاد الاقتصادية والتنموية ، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 5، العدد 2 ، ص ص 206-235.

4-خضرة راشدي ، (2021)، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد 4 ، العدد 2 ، ص ص 10-24.

5-رحاب تبوب ، (2025)، تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة : عرض تجارب دولية وفردية رائدة ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1 ، ص ص 219-239.

6-عبد الله قلش ، نوال خنتار ، (2019)، تفعيل المقاولات المنزلية كآلية لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 2 ، ص ص 61-74.

7-عبد المؤمن سي حمدي ، (2022)، الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسسات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5 ، العدد 2 ، ص ص 127-154.

8-فاطمة الزهراء مأموني ، (2020) ، إعادة تدوير النفايات قطاع واعد لتحضير الوظائف الواقع والآفاق في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل ، عدد خاص . ص ص 1-17.

9-المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، (فيفري 2018)، إصلاحات من أجل عدالة في قلب دولة عصرية ، مجلة المسار ، العدد 17 ، ص ص 1-64.

10-مبروكة معمري، (2022) ، تعزيز حق العمل للمرأة الريفية في مجال المقاولاتية ، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة أحمد دراية، ادرار الجزائر، المجلد 6 ، العدد 1 ، ص ص 241-220.

11-وليد مرغيش ، (2022)، التكوين المهني في المؤسسات العقابية كآلية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين-دراسة حالة التكوين بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل واد غير بجاية (الجزائر) ، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف ، المجلد 7 ، العدد 3 ، ص ص 21-38.

ب: النصوص القانونية

1- التعديل الدستوري لسنة 2020 . ج ر عدد 82، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
قانون رقم 03-01 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، الصادر بتاريخ في 20 جويلية سنة 2003.

عنوان المقال: التكوين المهني الأخضر في المؤسسات العقابية الجزائية آلية لتمكين المرأة الريفية السجينة من تعزيز المقاولاتية في الوسط الريفي.

2- قانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005، يتعلق بالقانون الأساسي الذي ينظم المؤسسات العقابية وإعادة إدماج المحبوسين، ج ر عدد 12، صادر بتاريخ 13 فيفري 2005 .

ج: وثيقة دولية

1- منشورات مكتب العمل الدولي، تحضير التعليم الفني والتدريب المهني ومهارات التطوير أداة توجيه عملية ، 2022.

د: المواقع الالكترونية

1- إتفاقية إطار لترقية الصناعة التقليدية والحرف في الوسط العقابي متوفرة في الموقع الالكتروني التالي: https://dgapr.mjustice.dz/about/referances_juridiques/accords تاريخ الولوج يوم 22 أبريل 2026 على الساعة 18:40 .

2- بن طاهر نادية، توقيع إتفاقية لتكوين وتشغيل اليد العاملة العقابية في الفلاحة والأشغال الحراجية، مقال متوفر في الموقع الالكتروني التالي: <https://www.ennaharonline.com> تاريخ الولوج يوم 24 نوفمبر 2025، على الساعة 14:00.

3- سامي سعد، إدارة السجون تكشف عن فتح 6 مؤسسات "بيئة مفتوحة، مقال متوفر في الموقع الالكتروني التالي: <https://elmaouid.dz> تاريخ الولوج يوم 22 نوفمبر 2025 على الساعة 18:30 .

4- نادية بن طاهر، توقيع إتفاقية لتكوين وتشغيل اليد العاملة العقابية في الفلاحة والأشغال الحراجية، مقال متوفر في الموقع الالكتروني التالي: <https://www.ennaharonline.com> تاريخ الولوج يوم 24 أبريل 2026، على الساعة 14:00.

5- وزارة العدل، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، "منظومة إصلاحية عصرية تحترم معايير حقوق الإنسان، مقال متوفر في الموقع الالكتروني التالي : https://dgapr.mjustice.dz/about/reintegration_sociale/formation تاريخ التصفح 23 أبريل 2026 على الساعة 12:37.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a- Les revues Scientifiques

1. Amadou DOLO et autres, (2022). *L'entrepreneuriat féminin au Mali : Enjeux et perspectives*. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, vol 3 , N° 3 , p p 116-134.
2. Mohamed Habiboullah MEYABE, Bouchra AIBOUD BENCHEKROUN (2022) , L'entrepreneuriat féminin : entre motivations et contraintes entrepreneuriales, African Journal of Business and Finance (AJBF), vol 1, N°1, pp 131–142

b- Le site internet

1. -Lois M. Davis et al.(2013), *Evaluating the Effectiveness of Correctional Education*, RAND Corporation, , available at the following website:https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR266.html accessed 4 April 2026, 14 :30.